الأبعاد الدلاليّة في البلاغة العربيّة
قراءة في كتاب "الأصول" لتمّام حسّان

عبد الحليم معزوز[*]

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، a.mazouz@centre-univ-mila.dz

الاستلام: 2020/04/02 القبول: 2020/09/13 النّشر: 2020/10/20

الملخص:

يتفق الباحثون في حقل الدراسات اللسانية العربية أن أصل ظهورها هو الاهتمام بالنص القرآني، ولعلّ أهم القضايا التي شغلت بال اللغويين العرب الأوائل هي قضية الإعجاز القرآني من حيث لفظه ومعناه، فكان البحث في تلك القضية من المسائل الأولى التي تنوولت في الدرس اللساني العربي إضافة إلى النحو. وكان نتيجة هذا الاهتمام أن ظهر فرع في دراسة العربية يتهم بتلك الجوانب، وهي البلاغة العربية.

يتناول هذا البحث نظرة تمّام حسّان إلى الدرس البلاغي العربي القديم من خلال التركيز على جانب المعنى فيه، وذلك من خلال كتابه (الأصول)، محاولا تتبع موقف تمام حسان من تناول القدامى للبلاغة العربية، وربط ذلك بموقفه من الدرس اللغوي في التراث العربي.

كلمات مفتاحية: الإعجاز اللغوي؛ البلاغة العربية؛ تمّام حسّان؛ المعنى؛ اللفظ .

Semantic Aspects in Arabic rhetoric

Abstract:

[*] **المؤلّف المرسل**: عبد الحليم معزوز، a.mazouz@centre-univ-mila.dz

The researchers agree in the field of Arabic linguistic studies that the origin of the emergence is the interest in the text of the Quran, and perhaps the most important issues that occupied the first Arab linguists is the issue of Quran miracle in terms of the word and its meaning, was the search in this case one of the first issues that were discussed in the Arabic language lesson in addition to grammar. The result of this interest was the emergence of a branch in the study of Arabic accuses those aspects, which is Arabic rhetoric. This research deals with the ancient Arabic dialect, by focusing on the aspect of meaning in it, through his book "The Fundamentals," trying to follow the position of Tammam Hassan from the old people's approach to Arabic rhetoric, and linking this to his position on the linguistic lesson in the Arab heritage.

Keywords:

The linguistic miracle, Arabic rhetoric; Tammam Hassan; meaning; form.

1.مقدمة:

تعدّ البحوث العلمية لتمّام حسّان بتعدّدها وتنوعها بين مؤلّفات ومقالات علمية، حاملة لنظرية لسانية متكاملة ورائدة في حقل الدراسات اللسانية العربية الحديثة. فهو يصف نفسه بأنه صاحب أجرأ محاولة شاملة لإعادة ترتيب الأفكار اللغوية تجري بعد سيبويه وعبد القاهر الجرجاني، فقد استطاع بمجموع تلك الأعمال التي امتدت لأكثر من نصف قرن أن يضفي على الدراسات اللسانية العربية الحديثة جدّة غير معهودة، وأن يحرّكها بوضعها وفق قواعد منهجية تضبط كل محاولة في هذا الصدد.

وقد تحقق له كلّ ذلك بفضل تعدد مشاربه ومرجعياته الفكرية و تنوعها؛ فقد فقه التراث العربي وتزوّد منه، وتشبّع من مشاربه الأصيلة، كما عاصر النظريات اللسانية الغربية الحديثة ومناهجها حيث تتلمذ على يد أحد روّاد المدارس اللسانية الغربية، وهو فيرث Firth، فكانت

آراؤه بذلك، تستمد أصالتها من جذور التراث العربي العريق، وتساير الحداثة من خلال المناهج الغربية الحديثة، فكان له أن قلّص الهوّة بين الدرس اللساني العربي ونظيره الغربي.

2.التعريف بكتاب الأصول:

صدر هذا الكتاب في طبعته الأولى سنة 1981م عن دار الثقافة بالمغرب وتوالت طبعاته بعد ذلك في مصر والعراق.

ضمّن تمّام حسان كتابه دراسة معرفية تناول بها جذور الفكر اللغوي ومصادره في ثلاثة حقول تعتبر من أهم حقول الدراسات اللغوية العربية وهي النحو، فقه اللغة، والبلاغة.

ومع كون هذه الفروع التي تناولها مستعصية على كثير من الباحثين إلا أنه «أضفى على عمله منهجا جديدا أبعد عنه السأم مما حبّبه إلى القارئ، فلا فضول ولا التواء، على أنه تناول موضوعا منطقيا وعرا، لكنه استطاع أن يجمع شوارده في غضون تراث العربية، فكشف غامضه، وقرب جناه، وكان اهتمامه بالغا بالآراء العلمية الجريئة، والاتجاهات المبتكرة المدعومة بالحجة الواضحة والدليل الموجه، وهو لون من الدراسة فريد، وسع روح البحث، وغرس في نفوس الناشئة أصالة الفكر، وحرية البحث»[1].

وقد أخطأ بعض الباحثين في ميدان اللسانيات عندما ظنوا أن الأفكار التي حملها هذا الكتاب، تنم عن تخلي تمّام حسان عن النظرية التي دعا إليها في كتاب (اللغة العربية) السابق في تاريخ صدوره عن كتاب (الأصول).

وعلّق على ذلك بقوله: «ولعل عذر هؤلاء البعض أنني حين شرحت بعض أفكار البحث الحاضر في محاضرة بكلية دار العلوم في صيف 1977م، لم أخف إعجابي بأصالة التفكير لدى نحاتنا القدماء ولم أحجم عن وصف بنائهم النظري الذي جردوه تجريدا من المسموع بأنه «صرح شامخ» و« جهد عقلي من الطراز الأول». ومن الواضح أن المرء قد يعجب بفكرة لما يبدو فيها من أصالة وتماسك بين أجزائها وعلاقات عضوية داخلية بين عناصرها، ولكن ذلك لا يمنعه أن يلتزم فكرة أخرى قد تمتاز عليها من جهة البساطة أو سهولة التطبيق، أو قدرتها على تفسير ما لم تفسره الفكرة الأولى من الظواهر»[2]

ونظرا لمكانة هذا الكتاب بين الدارسين والباحثين، فقد أفرد بدراسات ناقدة، نذكر منها المقال الذي نشرته مجلة المناهل المغربية في عددها 32 لسنة 1982م محمد خير الحلواني

والمعنون (نظرة في كتاب الأصول)، وقد كشفت هذه الدراسات عن نواحي الائتلاف والاختلاف في بعض القضايا المتصلة بتأريخ النحو وأصوله.

كما نجد في كتاب تمّام حسان الذي عنوانه (مقالات في اللغة والأدب) في جزئه الأول مقالا صدر سنة 1971م (أي قبل صدور كتاب الأصول) بعنوان (التراث اللغوي العربي- نظرة نقدية)، وهو يعد ملخصا تمهيديا لهذا الكتاب[3].

ولأهمية هذا الكتاب في ميدان البحث اللغوي عامة والنحوي خاصة، حصل تمّام حسان بفضل هذا الكتاب عام 1984م على جائزة آل بصير العالمية لخدمة الإسلام والأدب العربي والعلوم، في حقل الإنتاج الأدبي واللغوي.

3. البعد الدلالي في البلاغة:

كان الحديث عن البلاغة في التراث العربي هو الموضوع الثالث والأخير في كتاب (الأصول)، وقد استهل ذلك بمقدمة بيّن فيها إرهاصات نشأة البلاغة العربية، وذلك عندما أراد العلماء تفسير ظاهرة الإعجاز في القرآن، فلم يكن ذلك التفسير متاحا في النحو لأنه لم يكن يتخطى المبنى الصرفي هبوطا ولا الجملة المفردة صعودا، على حد تعبير الدكتور تمّام حسّان، والنص لا بد فيه من جمل متعددة وموصولة فيما بينها بعلاقات متشابكة، كما لا يقدم فقه اللغة إجابة شافية لذلك، لأنها تعنى بالمفردات، ومن هنا كان حريّا بهم أن يكشفوا عن سر الإعجاز بوسيلة جديدة غير التي عرفوها في العربية واللغة.

وفي هذا الصدد يستعرض تمّام حسان موقف الفِرق من ظاهرة الإعجاز؛ فقد ردها بعضهم إلى الصرفة، وكان موقف هؤلاء يتلخص في أن النص القرآني لا يحمل عناصر تفوّقه وإعجازه في خضمه وفي تكوينه، كما عرض رأي المعتدلين في القضية والذين يرجعون الإعجاز إلى المعنى أو النص أو إليهما معا، وقد لاحظ عليهم أنهم اختلفوا في أقوالهم دون أن يقوموا باستقراء العناصر التي سبّبت الإعجاز في القرآن[4].

أما اللغويون، فقد كان تفسيرهم للإعجاز القرآني مستنبطا من منبع النص القرآني ذاته، وقد تتبع تمّام حسان إسهام اللغويين في هذه المسألة منذ أول كتاب لغوي تناول هذه القضية، وهو (مجاز القرآن) لأبي عبيدة، ثم (إعجاز القرآن) له أيضا و(البيان والتبيين) للجاحظ. فأبو عبيدة يجعل كل تجاوز للمعنى الوضعي مجازا حتى إنه يضع التشبيه في حيزه، ومن ثم فهو لا يعده من مؤسسي البلاغة، ولكن ما جاء به الجاحظ خاصة في (البيان والتبيين) يجعل كتب

الجاحظ «حبلى بجنين البلاغة، ولكنها لم تمنح هذا الجنين فرصة الميلاد»[5]، وذلك لأن «الأدب كان أغلب في كتب الجاحظ من العلم كما أن مصطلحات الجاحظ كانت فضفاضة تدور في فلك العرف اللغوي العام وليس في عرف علمي خاص»[6]، وقد دعّم رأيه هذا بإيراد فهم البلاغيين لفوائد علمهم والمتمثلة فيما يلي[7]:

- الوقوف على أسرار البلاغة في منثور الكلام، ومنظومه، فتحتذي حذوهما.

- معرفة وجه إعجاز القرآن من جهة ما خصه الله به من حسن التأليف، وبراعة التركيب، وما اشتمل عليه من عذوبة وجزالة وسهولة وسلاسة.

كما ذكر أيضا منهج أبي عمرو بن العلاء الذي فاضل أسلوب الجاهليين في نظم الشعر ورفض منهج معاصريه، حتى ظهر أبو نواس وسخر من طريقة القدامى، ثم ظهر أبو تمام الذي أسرف في استعمال البديع، فتصدى له البعض بالذم والبعض الآخر بالإطراء، «فتحولت المحاورة التي كانت في عهد أبي نواس إلى خصومة في عهد أبي تمام، وأصبح أنصار التقليد وأنصار التجديد قطبين متنافرين لا يلتقيان، ومهما يكن من أمر فإن هذه الخصومة أضافت دافعا جديدا إلى دراسة الأساليب العربية وأذكت شعلة الرغبة في توسيع أفق الدراسة اللغوية إلى ما يجاوز أفق «العربية» و«اللغة»»[8].

وفي مجال النقد الأدبي ظهر كتابان اغترفا من هذه الخصومة التي سادت في ذلك العصر، أولهما (الشعر والشعراء) لابن قتيبة الذي يثور على منهج أبي عمرو بن العلاء، وحاول أن ينظر بعين العدل بين الفريقين وأعطى كلا حظه، على حد تعبيره، وقد علل لموقفه هذا بأن الله لم يقصر العلم والشعر والبلاغة على زمن دون زمن، ولا خصّ به قوما دون قوم. أما الكتاب الثاني فهو (البديع) لعبد الله بن المعتز، الذي اكتشف أن بشارا ومسلما وأبا نواس لم يبتكروا البديع، ولكنه فقط كثر في أشعارهم، وكان منطلقه في هذا الحكم نظره في القرآن واللغة وأحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم، وكلام الصحابة والأعراب وأشعار الأقدمين، وفي عمله هذا عثر ابن المعتز على ما أمكنه من أنواع البديع، فأحصى منها سبعة عشر نوعا منها الاستعارة والكناية والتورية وغيرها[9].

وبعدها نجده يستعرض جهود عبد القاهر الجرجاني في القرن الخامس، من خلال كتابيه (دلائل الإعجاز) و (أسرار البلاغة)؛ والذي ساعده مذهبه الأشعري وإيمانه بفكرة الكلام النفسي في دراسة الكلام، وابتكر فكرة "النظم" ليستدل بها على إعجاز القرآن الكريم، واهتدى إلى

إطار مكون من أفكار أربع هي "النظم"، "البناء"، "الترتيب"، و"التعليق"، فكان ما جاء به «دراسة ذات موضوع جديد غير موضوع النحو أو فقه اللغة، دراسة تقوم على الذوق والإحساس الجمالي المرتبطين ببعض الضوابط الشكلية التي لا يمكن أن يقرب بها المرء من التقعيد، أو ينحو بها منحى الضبط والصناعة»[10].

هذا عن النقد الأدبي، وقد عرض صاحب "الأصول" رافدا آخر للبلاغة وهو ما قدمه قدامة بن جعفر من خلال كتابه (نقد الشعر) أو ما يعرف بـ (نقد قدامة) الذي «أكمل فيه أنواع البديع التي جاء بها ابن المعتز ثلاثين نوعا ونحا بهذا النوع نحوا شكليا فساعد بعض المتأخرين على الوصول به إلى الضبط والتقعيد»[11]. وكان للشعر عنده أربعة عناصر هي: اللفظ، الوزن، القافية، والمعنى.

كما يستعرض تمّام حسان إسهامات أبي هلال العسكري في الصناعتين؛ حيث «أنشأ مباحث للفصاحة والبلاغة والإيجاز والإطناب والحشو والتطويل، وجمع في كتابه خمسة وثلاثين نوعا من البديع»[12]، وقد أحسن الاستشهاد لكل من هذه المباحث بفضل درايته بالأدب العربي، ولكنه مع ذلك، حسبه، فقد تابع قدامة بن جعفر في الميل إلى الصناعة وذلك باعتماده على التعريف والتصنيف.

وكان ما قدمه العسكري، كما أقر بذلك تمام حسان، تمهيدا لظهور السكاكي الذي لم يكن يحسن تذوق الأدب، وهذا ما جعله ينحو بالبلاغة إلى طابع الصناعة تيسيرا للاستيعاب ولكنها، بالمقابل، طريقة تقتل الملكة. وسهولة الاستيعاب هو ما جعل الشرّاح يهتمون بكتابه (مفتاح العلوم)؛ فالبلاغة كما قدمها السكاكي «لم تعد سلما إلى التذوق وإن أصبحت دراسة مهمة تقع في نطاق ما يعرف في اللغويات الحديثة باسم الأسلوبيات»[13].

3. البلاغة العربية بين المعرفة والصناعة:

وبعد هذا التتبع التاريخي لنشأة البلاغة ينتقل إلى ما قام به بالنسبة للموضوعين السابقين للكتاب، وهو النظر إلى البلاغة من حيث كونها صناعة أو معرفة، ولكنه في هذه المرة اختلف في كيفية الكشف عن ذلك، وهذا لكون البلاغة مرت في عمومها بمرحلتين كانت في أولاهما أقرب من النقد العملي، أما في الثانية فاقتربت من الأسلوبيات.

وتمثّلت البلاغة في طورها الأول في أعمال كل من الجاحظ من خلال (البيان والتبيين)، وقد استنبط الدكتور تمّام مما قدمه الجاحظ معان عدة للبلاغة مثل: الانتهاء إلى الغاية، جودة الكلام، الكلام البليغ نفسه، وصياغة الكلام البليغ.

ويضاف إلى أعمال الجاحظ في هذه المرحلة جهود كل من ابن المعتز وعبد القاهر الجرجاني، وقد أشار إلى أنها ترتبط أكثر بالذوق، وتتعلق بعرض الأصول دون السعي إلى تقعيد الفروع، كما تهتم بالملكة وتبتعد عن الضبط، وهي بهذه الاعتبارات كلها معرفة وليست صناعة.

أما البلاغة في طورها الثاني، والتي بدأت عند قدامة بن جعفر واستوت عند السكاكي وشرّاحه، فهي التي تصلح لأن نطبق عليها عناصر العلم المضبوط للحكم عليها من حيث كونها صناعة أو معرفة. وبالفعل هكذا كان منهج تمّام حسان في كتابه، حيث إنه بعد أن طبق عناصر العلم المضبوط على البلاغة في هذه المرحلة، اتضح له أن «البلاغة السكاكية صناعة كصناعة النحو، بل إن علم المعاني (وهو فرع من هذه البلاغة) يعد من النحو، ولكنه ليس نحو الجملة المفردة، بل نحو النص المتصل وقد أبان عبد القاهر الجرجاني عن ذلك قبل أن تصبح البلاغة صناعة»[14].

وبهذا الاعتبار تكون البلاغة مما يجوز لنا أن نقول بأنها «تقف بإحدى رجليها في الصناعات وبرجلها الأخرى في المعارف وذلك شأن البلاغة فيما بعد السكاكي»[15].

4. موضوع البلاغة:

بعد هذا التصنيف، ينتقل صاحب "الأصول" إلى التطرق إلى عنصر هام في البلاغة، وهو المعنى مقررا أن موضوع البلاغة لا بد أن يكون تناول العلاقة بين الأسلوب والمعنى، ومن ثم تأتي فروعها من معان وبيان وبديع لتخصص من تلك العلاقة إقليما لها ووسيلة للبحث في هذا الموضوع، وقد ذكر أسباب جعل النحاة الكلمة المفردة وحدة تحليلية للجملة ووظيفة الأبواب النحوية المفردة، فعددها سبعا كما يلي: أنها تدل على معنى مفرد، أن لها صيغة معينة، أنها تعتبر نواة للواصق والزوائد، أنها العنصر اللغوي الوحيد الذي يظهر عليه الإعراب، أنها أصغر ما يصلح للتقديم والتأخير في السياق، أنها تتطلب غيرها ويتطلبها غيرها، كما تتنافى مع غيرها ويتنافى معها غيرها[16].

فقد لاحظ من هذه العناصر الأخيرة أن السبب الأخير منها هو ما يجعل الكلمات تكون الجمل، كما أن الجمل أقصى ما تناوله النحاة، ويردف هذه الملاحظة بتبيان كيفية ذلك والغرض منه.

ومن ثم يرجع تمّام حسان إلى ذكر موضوع البلاغة ألا وهو العلاقة بين الأسلوب والمعنى، ومن أجل ذلك كان المعنى هو الأساس المعتمد في تفريع علوم البلاغة الثلاثة، وذلك بتشقيق المعنى وهو «ذكر أنواعه الكبرى التي لها ارتباط بموضوع كلامنا، وبيان كل نوع منها في إطاره العام قبل أن نستطرد إلى ما يدخل تحته من تفريعات»[17].

وفي هذا الإطار يعرض تقسيم السيميائيين للعلاقة بين الرمز والمعنى، والتي كانت ثلاثة؛ العلاقة الطبيعية، العلاقة العرفية، والعلاقة الذهنية.

يعود تمّام حسان لتفصيل القول فيما يخص العلاقة بين الرمز والمعنى، ويبدأ بالعلاقة الطبيعية والتي «تتمثل في الرابطة التي تكون بين ما يقع عليه الحس الإنساني وبين تفسير الإنسان لهذا المحسوس»[18]. وقد ذكر محاولة النقاد العرب التعبير عنهم ولكنهم لم يوفقوا في ذلك حيث طبعت على تعبيراتهم تهاويل المجاز البعيد التناول، أو كون ذلك بواسطة تعبيرات غير محددة، فوصفوا النص الذي يعجبهم برقة الديباجة وطلاوة العبارة وروعة التأليف، وبالجزالة والسلاسة وان له ماء ورونقا، أو بعبارات أخرى يعوزها الدقة والتحديد.

ولتفادي ذلك أورد طريقة أخرى للكشف عن العلاقة الطبيعية وتتمثل في «عزل الدال عن المدلول أو الشكل عن المضمون ثم النظر إلى تأثير الدال على النفس بعد ذلك باعتباره شكلا بحتا»[19]، ومثل لذلك بأبيات للمجنون بن جندب، والتي قال عنها بأننا نجد فيها «كلمات لا تنافر بين حروفها وجملا ذات تركيب نحوي، يمكن تحليله وإعرابه، كما نجد وزنا وقافية وجرسا وإيقاعا، وربما وجدنا أيضا الماء والرونق، ولكننا بالقطع لا نجد المضمون إذ لا معنى لهذا الكلام»[20].

وقد علّق صالح بلعيد على ذلك بقوله: «وإن ذلك يعني أنه لا وجود للمعاني الطبيعية، كما أن الدلالة العقلية غير واردة في قرائن السياق والعلاقة الذهنية بين الدال ومدلوله مفقودة، وهل صحيح أن الشعر لا يهتم بالدلالة؟ العكس هو الصحيح، نعم يجوز للشاعر ما لا يجوز لغيره، لكن في إطار أسلوب توخاه مع وجود قرينة»[21].

ثم يعرض تمّام حسان العلاقة الثانية بين الرمز والمعنى، وهي العرفية و «هي علاقة اعتباطية لا سند لها إلا ما يقع من اتفاق الناس، وتعارفهم على إنشائها وفهمها، دون أن يكون ذلك راجعا إلى الطبيعة ولا إلى الذهن والمنطق وكل علاقة في نظام اللغة فهي من هذا النوع العرفي في إطار الأصوات أو الصرف أو النحو أو المعجم أو الدلالة وأنماط الجمل»[22]، وقد لاحظ أن هذه العلاقة قد تشترك مع سابقتها (أي العلاقة الطبيعية) فينشأ نتيجة لذلك الشروط الضرورية للاستعمال الأدبي وما ينبغي من صدق، بإضافة معانيها الوظيفية والمعجمية والدلالية، كما تشترك مع العلاقة الذهنية، فيتولد عن ذلك الاستعمال العلمي في حالتي الاستقراء والاستنباط وكذا الاستعمال الأدبي في حالة الاستدعاء.

كما أن العلاقة العرفية تقودنا إلى ما يسميه تمّام حسان "تشقيق المعنى اللغوي" وذلك إلى ثلاثة أنواع؛ وظيفي يشمل معنى الأجزاء التحليلية في الأصوات وفي الصرف وفي النحو، ومعجمي وهو معنى الكلمة المفردة في المعجم، ودلالي وهو معنى المقال منظورا إليه في المقام، وقد فصّل في شرح كل من هذه الأنواع الثلاثة على حدة بدءا بالمعنى الوظيفي بعناصره الصوتية والصرفية والنحوية، ثم المعجمي؛ وفيه ذكر بأنه «يتصف بالتعدد والتنوع والاحتمال من ارتباط «الإفادة» (وهي الوصول إلى المعنى التام الذي يحسن السكوت عليه) بالكلام دون الكلم»[23]، كما أورد طائفة من القضايا المتصلة بالمعنى المعجمي وهي علاقات لها علاقة بالدراسات البلاغية، وتتمثل في: الحقول المعجمية، الترادف، التضاد، المشترك اللفظي، التوارد.

وهذه القضايا المتعلقة بالمعنى المعجمي نجد لها تناولا مشابها لما قدمه تمّام حسان في الكثير من المؤلفات سواء المتخصصة في علم الدلالة أو البلاغة*.

وفيما يخص الشق الثالث للمعنى وهو الدلالي فقد وصفه صاحب "الأصول" بأنه "المعنى التام، أو المعنى الشامل للعناصر الاجتماعية التي يتكون منها «المقام» (وأنا أستعمله هنا بمعنى مختلف عما كان له عند البلاغيين)"[24]. وكان فهم البلاغيين للمقام أو مقتضى الحال، حسبه، «سكونيا قالبيا نمطيا مجردا على نحو ما جرد أصل الوضع للحرف وللكلمة وللجملة»[25].

ومن هنا جاءت العبارتان الشهيرتان عندهم وهما "لكل مقام مقال" و"لكل كلمة مع صاحبتها مقام". وليوضح أكثر فهم القدامى لهذه القضية استشهد بقول للقزويني في كتابه (الإيضاح)، وكان ذلك تمهيدا لعرض موقفه هو من المسألة؛ حيث إن الدكتور تمّام حسان لا يجعل من المقام إطارا ولا قالبا، وإنما يعتبره «جملة الموقف المتحرك الاجتماعي الذي يعتبر

«المتكلم» جزءا منه، كما يعتبر السامع والكلام نفسه وغير ذلك مما له اتصال بالتكلم (speech event). وذلك أمر يتخطى مجرد التفكير في موقف نموذجي ليشمل كل جوانب عملية الاتصال من الإنسان والمجتمع والتاريخ والجغرافيا والغايات والمقاصد»[26].

ومع هذا الاختلاف في الفهم فإن تمّام حسان يجد لفظ المقام أصلح ما يعبر به عما يفهمه من المصطلح الحديث (context of situation) الذي يستعمله اللسانيون المحدثون، وأوضح من قصد باللسانيين المحدثين أستاذه فيرث Firth صاحب النظرية السياقية، والذي له تأثير على ما قدمه، وخاصة فيما يتعلق بفهمه لمصطلح المقام.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه التشقيقات التي أوردها تمّام حسان في بحثه هذا سبق وأن أفرد لها مقالا بعنوان (تشقيق المعنى) وذلك سنة 1958م، وقد أعاد نشره ضمن كتابه (مقالات في اللغة والأدب)[27].

بعد تفصيل شرح العلاقة العرفية يصل صاحب "الأصول" إلى عرض العلاقة الأخيرة بين الرمز والمعنى وهي العلاقة الذهنية؛ وهي «تسود في الاستقراء والاستنباط والاستدعاء، وفيما أطلقنا عليه قبل ذلك «المنطق الطبيعي»»[28]، كما يذكر أن هذه العلاقة إذا اتحدت مع العلاقة العرفية فإنه ينشأ عن ذلك المعنى العلمي وذلك مع الاستنباط والاستقراء كما ينشأ أيضا المعنى الأدبي وذلك مع الاستدعاء والمنطق الطبيعي.

وبعد هذا يصل إلى تلخيص كل ما قدمه مما تنظر فيه البلاغة من خلال العلاقات الثلاثة التي تربط الرمز بالمعنى؛ فتنظر في الأولى في تأليف الألفاظ، ومحاكاة المعاني، ووزن الشعر وقافيته، وفي المحسنات البديعية القائمة على التصرف في اللفظ كالسجع والجناس، أما بالنسبة للثانية فإنها تنظر فيها في الكلام عن الحقيقة والمجاز وفي مطابقة الكلام لمقتضى الحال وفي الفصاحة وما شابه ذلك، وتنظر في العلاقة الثالثة في التشبيهات والكنايات والمحسنات المعنوية.

5. فروع البلاغة:

وتحت هذا الفصل تناول تمّام حسان فروع البلاغة الثلاثة، واستهله بالإشارة إلى سبق النحاة واللغويين للبلاغيين في توضيح بعض مفاهيم الفصاحة، ولكنه يفرق بين مفهوم الفصاحة في عرف النحاة واللغويين عنه في عرف البلاغيين؛ حيث إنها عند اللغويين فصاحة "بيئة"، وعند

البلاغيين فصاحة "ذوق"، ونجده قد عبر عن ذلك أيضا في مقال آخر بعنوان (المصطلح البلاغي القديم في ضوء البلاغة الحديثة)[29].

وبعد ذلك يتطرق إلى تفريق من نوع آخر وهو بين فصاحة اللفظ وبلاغته؛ حيث إنه ليس كل لفظ فصيح بليغا، لأن البلاغة تهتم بالكلام لا بالكلمة المفردة، مع إشارته إلى أن البلاغة تختص إلى جانب الكلام بالمتكلم.

وقد أتبع ذلك بذكر الحدود الفاصلة بين فروع البلاغة، مؤكدا أن الموضوع المشترك بين هذه الفروع إنما هو العلاقة بين الاختيار الأسلوبي وبين المعنى، ولكن مع ذلك فإن كل فرع يتناول موضوعات أخرى تختلف فيما بينها ويختص بها كل فرع دون غيره؛ فعلم المعاني يقترب من علم النحو، وعلم البيان يقترب من فقه اللغة في اهتمام كل منهما باللفظ المفرد، أما البديع فإنه يتراوح بين منطلق البيان وذلك فيما يخص المحسنات المعنوية، وبين الدلالات الطبيعية وبذلك فإنه يقترب من مباحث الفصاحة في علم المعاني، وقد أردف ذلك بتفصيل القول في كل من هذه الفروع.

5. 1. علم المعاني:

يشير تمّام حسان إلى أنه على الرغم من وجود اتفاق بين علم المعاني والنحو في تناول الجملة، ولكن طريقة ذلك تختلف في كل منهما؛ فالنحو «يبدأ بالمفردات وينتهي إلى الجملة الواحدة، على حين يبدأ علم المعاني بالجملة الواحدة وقد يتخطاها إلى علاقاتها بالجمل الأخرى في السياق التي هي فيه»[30]. وبذلك يكون علم المعاني قمة النحو.

ويعبر عن ذلك في مقال آخر حيث يقر أنه من «المعروف أن معاني النحو طائفتان: إحداهما معاني الأبواب، من فاعلية إلى مفعولية الخ ثم معاني الجمل، أو كما يسميه علماء المعاني «أساليب الجمل». ولقد ترك البلاغيون الخوض في النوع الأول للنحاة وجعلوا نشاطهم أكثر حفاوة بالنوع الثاني»[31].

وبعد أن شرح كيفية اعتماد علم المعاني على النحو في منهجه، وأن هناك علاقة بين العلمين، يحيلنا إلى أن «النحو ينظم الأبواب في الجملة، وأن علم المعاني ينظم الجمل في أسلوب كلام متصل، أو دعوى أن النحو تحليلي وعلم المعاني تركيبي»[32].

ولاستخراج الأساليب التي يجري بمقتضاها الكلام، فقد حاول البلاغيون من أجل ذلك ربط "الضرب" بـ"مقتضى الحال"؛ فكان نتيجة ذلك أن اهتدوا إلى أسلوبين هما الإنشاء والخبر، وكان هذا التصنيف مبنيا على معيار الصدق والكذب، ولما كان الأمر كذلك ظهر أسلوب ثالث هو الشرط، لأنه لم يصدق عليه معيارا التصنيف السابق وبذلك لم ينسب إلى أحد هذين الأسلوبين فانفرد كقسم منفصل.

ويعود تمّام حسان مرة أخرى إلى التفريق بين علم المعاني والنحو، ليضيف فرقا آخر بين الفرعين، وهو الاختلاف في المنطلق والغاية، فإن كان منطلق النحو هو المباني وغايته هي الوصول إلى المعاني، فإن علم المعاني، حسبه، يسلك مسلكا معاكسا من حيث إنه يبدأ بالمعاني ويبحث لها عن المباني، فالمقام، أو المعنى هو الذي يتحكم في كيفية إيراد المقال أو المبنى وذلك ما تعنيه عبارة "لكل مقام مقال". ولكننا نجده لا يجعل ذلك مدعاة للتناقض بينهما، وإنما يعتبره –كما اعتبره بعض الدارسين وفي مقدمتهم عبد القاهر الجرجاني- مظهرا من مظاهر التكامل بينهما، فلا يمكن لأحدهما الاستغناء عن الآخر؛ «فالنحو بغير المعاني جفاف قاحل والمعاني بغير النحو أحلام طافية، ينأى بها الوهم عن رصانة المطابقة العرفية، وينحاز بها إلى نزوات الذوق الفردي»[33].

لتأكيد هذا التكامل بين العلمين ، يعرض تمّام حسان موقف البلاغيين من أهم أصل من أصول النحاة (وهو أصل الوضع) والذي قبلوه قبول التسليم، سواء ما تعلق منه بنمط الجملة أو بالعلاقات الداخلية والقرائن الدالة على المعاني المفردة فيها. كما يذكر بعض هذه الأصول المتعلقة بأصل الوضع والتي اخذ بها البلاغيون؛ بدءا بأصل وضع الجملة من حيث ضرورة توفرها على ركنين أساسيين هما: المسند والمسند إليه، وأن الأصل فيهما أن يكونا مذكورين ظاهرين بالإضافة إلى طائفة أخرى من الأصول التي ذكرها في هذا الصدد.

على الرغم من هذه التقارب في الموضوع بين النحو وعلم المعاني، إلا أن الأخير يسعى إلى غاية لم يتعرض لها النحاة ولم ترد في أذهانهم، وهي غاية تصرف نظر علم المعاني عن القواعد وطابع الصناعة إلى مجال المعاني الذهنية والخلجات النفسية، على حد تعبيره، فهي بذلك تتعدى مستوى المعاني الوظيفية، وهذه الغاية التي يسعى إليها علم المعاني دون النحو «يجد به الناظر مبررا للفصل بين علمي النحو والمعاني اللذين تشاركا فيما عدا ذلك»[34].

ويتمثل ما تناوله علم المعاني من موضوعات في هذا السياق الذي انفرد به ما يلي[35]:

- في حقل الذوق والانفعال: محاولة استعمال بعض الدلالات الطبيعية المستفادة من تأليف الأصوات المتجاورة في الكلمة الواحدة.

- ما يصفه علماء المعاني من التأثيرات الفنية الذوقية للحذف أو الفصل أو الوصل أو القصر أو الإيجاز أو الإطناب.

- كلامهم في بعض الدلالات النفسية والعقلية وهو الأمر الذي رشّح البلاغة لأن تحمل عبء النقد الأدبي ردحا من الزمن إذ كانت الفرع الوحيد من الدراسات العربية الذي اشتمل على تعبيرات مستعملة في هذا الحقل تكاد تبلغ مستوى المصطلحات.

وإذا كان الأمر كذلك فقد كان سياق الحال يفرض على تمّام حسان أن يبحث في الغاية التي يسعى إليها علم المعاني من خلال اعتماده هذه العلاقات والدلالات، ومن أجل ذلك يعود بنا إلى ذكر مهاد الدراسات اللغوية، وهي العناية بالقرآن الكريم والعناية بنصه والبحث في إعجازه، وبالنسبة إلى هذه النقطة الأخيرة يشير إلى آراء الفرق، وفي هذا السياق يستشهد بـ"ثلاث رسائل في إعجاز القرآن" لكل من الرّماني والخطابي والجرجاني، ويورد في ذلك اختلاف الرأي فيما يخص الإعجاز بين هؤلاء العلماء باختلاف مشاربهم، وخاصة منهم الرّماني المعتزلي الذي لا ينسب إلى النص إلا وجها واحدا من الأوجه السبعة التي جعلها للإعجاز، أما الخطابي وعبد القاهر فإنهما يقصران إعجاز القرآن في نصه وذلك تفوقه وتفرده بالمزايا.

وقد نسب صاحب "الأصول" تأسيس البلاغة لعبد القاهر الجرجاني، وقد أورد المصادر التي استقى منها مادته فكانت كما يلي[36]:

- النحو؛ وقد أخذ منه فكرة النظم.

- اللغة؛ وقد اعتمد عليها في كلامه عن الحقيقة و المجاز.

- ملكة نقدية ذواقة وذكاء شخصي، مكناه من ناصية الدلالات الفنية.

- انتماء صادق إلى المذهب الأشعري مكنه من الانتفاع بفكرة الكلام النفسي في صياغة مذهبه في النظم.

وهنا نشير إلى منهج البلاغيين بعد عبد القاهر والذين حملوا البلاغة عبء النقد الأدبي، فتميزت بازدواجية طابعها بين الصناعة طورا وجوانب طبيعية نفسية من الدلالة طورا آخر.

وأمام هذا التشعب في نمط البلاغة بين اهتمامها بالدلالات الوظيفية والاجتماعية من جهة، والدلالات الطبيعية والحالية والنفسية من جهة أخرى، يتطرق تمّام حسان إلى النظر في مدى توفيقها في المزج بين هذين النمطين، بادئا بحقل الدلالات الطبيعية الذي اهتم فيه علم المعاني بائتلاف الحروف والكلمات وتنافرها وإلى الجرس، والإيقاع، والوزن والقافية، تاركا أمورا أخرى كالمحسنات اللفظية للبديع. وقد أومأ إلى صعوبة اعترت أحكام علم المعاني في هذا الحقل وصنفها نوعين: أول متعلق باستعصاء هذا الحقل على المقاييس الموضوعية التي تختلف الأذواق حولها، ويشرح ذلك بمجموعة من الأمثلة، وثان يخص الانعكاسات النفسية للمعاني، حيث يغلب على القول فيها طابع الاجتهاد والملاحظة الذاتية والاستبطان.

ويضيف تمّام حسان إلى كل ذلك ظاهرة أخرى وصفها بأنها مشؤومة في تراثنا العربي، تلك هي ظاهرة التقليد والنقل عن السابقين، وكان من نتيجة استفحال هذه الظاهرة، حسبه، أن كل فرع من الدراسات العربية يتوقف عند ظهوره، ويمثل لذلك بالنحو الذي بدا عملاقا بكتاب سيبويه، وتوقف عن النمو بعد فترة قليلة من تأليف هذا الكتاب، وكذلك الحال بالنسبة إلى علم العروض الذي لم بقي كما قدمه الخليل ولم يضف إليه أحد من المتأخرين شيئا واكتفوا بالاستيعاب والنقل دون محاولة الخلق والابتكار. وقد أشار تمّام حسان إلى عواقب هذه الظاهرة بمرور الأجيال، حيث إن الأمر يتعلق بفكر أمة وسمعة حضارة.

5. 2. علم البيان:

وفي مستهل الحديث عن هذا العنصر يشير صاحب "الأصول" إلى طابع هام يميز اللغة، وهو أنها مؤسسة اقتصادية بمعنى أنها تمكننا من التعبير عن المعاني غير المنتهية بالألفاظ التي مهما كثر عددها فإنها محدودة العدد وبذلك تتدخل هذه الميزة للغة من خلال عقد علاقة بين اللفظ والمعنى، وبذلك نستعمل المباني (الألفاظ) حسب ما ينسب إليها من معان، ويتم ذلك بإحدى وسيلتين هما[37]:

- تعدد المعنى بالنسبة لكل مبنى سواء أكان هذا المبنى عنصرا نحويا أم كان كلمة من كلمات المعجم.

- نقل المبنى عن معناه إلى معنى آخر ويكون ذلك أيضا على المستوى النحوي وعلى المستوى المعجمي.

بعد هذه المقدمة، يعود تمّام حسان ليؤكد علاقة علم البيان بفقه اللغة ويشبه مكانه من فقه اللغة بمكان علم المعاني من النحو، وذلك من خلال اشتراك كل من البيان وفقه اللغة في الاهتمام باللفظ المفرد والذي «ينظر إليه فقه اللغة من حيث علاقاته باللفظ والمعنى والاستعمال وينظر إليه علم البيان من حيث علاقته بمعناه فقط»[38].

ويؤكد هذه العلاقة بين هذين الفرعين من الدراسة ما قدمه أبو عبيدة من خلال كتابه (مجاز القرآن) الذي يعتبر عمله ضمن اللغة، ونظرا لعدم ظهور البلاغة في عصر أبي عبيدة لم يكتسب المجاز عنده مدلوله الذي عرف عند السكاكي، فالمجاز عند ابن عبيدة هو تجاوز المعنى الأصلي للكلمة إلى معنى آخر ويشمل ذلك حتى التشبيه.

ويضيف تمّام حسان إلى ذلك دور النقد الأدبي في تكوين الصورة النهائية لعلم البيان، وذلك من خلال أعمال كل من الجاحظ وابن قتيبة وأبي هلال العسكري وقدامة بن جعفر، ومن بين هذه الأعمال تطرق ببعض التفصيل إلى ما قدمه إمام أرباب الذوق ألا وهو الجاحظ في هذا الإطار.

من هنا لاحظ أن ما قدمه الجاحظ وغيره من نقاد الأدب أنهم وعلى الرغم من أنه جهد جليل إلا أنه لم ينجح في ضبط هذا العلم لأنهم ، حسبه، «لم يعنوا عناية كافية بتحديد «المصطلح» تحديدا علميا»[39]. ولذلك لا يمكن نسبة نشأة البلاغة إلى أحد من هؤلاء النقاد.

ولتأكيد ذلك يستشهد بما جاء به الجاحظ في (البيان والتبيين) من جهد؛ فهو «على الرغم من استعماله لعدد من الألفاظ التي تستعمل في البلاغة بمعناها الاصطلاحي، كالبلاغة، والفصاحة، والبيان والتأليف، والصناعة الخ. فإن كل واحد من هذه الألفاظ يستعمل بمعان مختلفة باختلاف أماكن استعمالها»[40].

وما يهمنا من هذه المصطلحات هو البيان، والذي "يجعله الجاحظ جزءا من عنوان الكتاب (البيان والتبيين) فيجعله بهذا الوضع مساويا لما نعرفه اليوم باسم «البلاغة»، ولكنه في نص الكتاب يجعله لمعان متعددة منها «إيضاح المعنى»، ومنها أنه «اسم جامع لكل شيء كشف لك قناع المعنى» (ولعل هذا معناه الذي له في العنوان)، ومنها أنه «الإتيان بالكلام المبين»، وهلم جرا"[41].

في نفس الصدد، يلاحظ محمد العمري أنه «يتنازع البيان عند الجاحظ في كتابه البيان والتبيين مفهومان أو وظيفتان:

- البيان معرفة: الوظيفة الفهمية.

- البيان إقناع: الوظيفة الإقناعية.

الوظيفة الثانية هي الوظيفة الصريحة والوظيفة الأولى هي الوظيفة الكامنة المتحكمة في مقدمة الكتاب»[42].

أما بالنسبة لفهم البلاغيين لهذا المصطلح، فقد أورد تمّام حسان تعريف القزويني له في (الإيضاح)، حيث يجعله "علم يعرف به إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه" مشيرا إلى أن هناك من أضاف إلى هذا التعريف عبارة "مع مطابقة كل منهما لمقتضى الحال"، منبها إلى أنه لو كان المراد بعبارة (إيراد المعنى الواحد) معنى النسبة وليس معنى اللفظ المفرد لكان حريا به أن يعرف به «الأسلوب»، ولكن ما تشير إليه المتون، حسبه، هو أن المقصود هنا هو المعنى الذي ينبني على تصور مفرد، ومن هنا يكون موضوع علم البيان هو «اللفظ العربي من حيث التفاوت في وضوح الدلالة بعد رعاية مطابقته لمقتضى الحال»[43].

ولهذا الاعتبار، أرجع تمّام حسان تفسير البيانيين لكل من تشبيه التمثيل والتشبيه الضمني والاستعارة التمثيلية في إطار الصورة المفردة دون الاهتمام بالكلام المتصل في التركيب مهما تعددت أجزاؤه وألفاظه.

وبالاستناد إلى الاعتبار نفسه، وهو اهتمام البلاغيين باللفظ المفرد، يعيد صاحب "الأصول" النظر في تصنيف المجاز العقلي ويجعله ضمن علم المعاني بدلا من علم البيان، ويعلل لذلك بكون المجاز العقلي «إسناد الفعل أو ما في معناه إلى غير من هو له لعلاقة مع قرينة، وما دام إسنادا (والإسناد يقتضي تعدد الألفاظ ولا يكون مع اللفظ المفرد)، فإن المكان المناسب للمجاز العقلي يصبح علم المعاني وليس علم البيان»[44]، ولكنه يعود في موضع آخر ليفسر دعوى اعتبار المجاز العقلي من مواضيع البيان؛ «ولعل ما شفع له عند البيانيين هو طابع «النقل» ثم ما يصاحبه من علاقة وقرينة»[45].

ومنه يلاحظ أن العلاقة البيانية بين اللفظ والمعنى تتفرع إلى ثلاث علاقات:

- عرفية (وضعية) أو مطابقة وفيها نص البيانيون على كون دلالة اللفظ وضعية بمعنى أنها دلالة بحكم أصل الوضع.

- تخييلية (فنية) أو مشابهة وهي علاقة تربط بين أمرين ربطا غير بديهي ومن ثم يصبح الكشف عنها عملا فنيا، ويندرج تحت هذه العلاقة كل من التشبيه ويكون عند ذكر طرفي التشبيه، والاستعارة وتكون عند حذف أحدهما؛ فإذا كان المشبه هو المحذوف وفي اللفظ الجامد سميت استعارة تصريحية أصلية، أما إذا كان المشبه المحذوف في اللفظ المشتق سميت استعارة تصريحية تبعية. وفي حال كون المحذوف هو المشبه به كانت الاستعارة مكنية.

- عقلية (منطقية) وتنقسم قسمين؛ إذا وجدت القرينة يتولد المجاز المرسل والعلاقات التي تنبني على العقلية تتمثل في أربعة محاور تتفرع كل منها بدورها إلى علاقتين وهي: الغائية وتحتها السببية والمسببية، الكمية وتضم الكلية والبعضية، الزمان وتحته ما كان وما يكون، والمكان ويضم الحالية والمحلية. أما إذا لم توجد القرينة نشأت الكناية وهي «لفظ أطلق وأريد به لازم معناه مع جواز إرادة ذلك المعنى»[46].

وقد لاحظ من خلال ذلك ما يلي[47]:

- أن البيانيين لما أسلموا العلاقة الطبيعية بين الرمز والمعنى إلى علم المعاني، وإلى بعض مباحث البديع، استخرجوا من الاستعمال الأدبي للألفاظ علاقة أخرى هي العلاقة الفنية أو التخييلية، أو التشبيهية وفصلوا القول في نطاقها حول التشبيهات والاستعارات، كما أبدوا عناية بعلاقات ذهنية أخرى هي علاقة اللزوم (الدلالة على لازم المعنى) وعلاقة الغائية والكمية والزمان والمكان وهذه العلاقة غير عرفية تتفاوت بين الوضوح والخفاء، بحسب القرب والبعد.

- أن المعنى البعيد أو البعد يحدث من أمرين؛ إما أن المعنى البعيد لا يأتي من الدلالة المباشرة للألفاظ، أو أنه يأتي بتدرج اللوازم الكثيرة في الاستدعاء حتى يكون ما بين المعنى القريب وآخر معنى من اللوازم سفرا بعيدا.

- علماء البيان لم يحسنوا عرض مظاهر القرب والبعد ولا تبويبها، وإنما أشاروا إلى بعضها في نطاق علم البيان، وتركوا البعض الآخر ليلحقوه بالمحسنات المعنوية في البديع. وأما ما ينتمي إلى البيان في البيان فهو الكناية.

أما الأساليب الأخرى التي يمكن أن ندرجها ضمن محور البعد والقرب، وقد ألحقها البلاغيون بالبديع لا بالبيان فهي[48]:

- التورية؛ وهي أن يكون للفظ معنيين أحدهما قريب ودلالة اللفظ عليه واضحة، والآخر بعيد ودلالة اللفظ عليه خفية.

- الاستخدام؛ وهو ذكر اللفظ بمعنى وإعادة ضمير أو إشارة عليه بمعنى آخر، أو إعادة ضميرين عليه تريد بثانيهما ما تريد بأولهما.

- التوجيه والإيهام؛ وهو إيراد الكلام محتملا معنيين على السواء ولا يتعين أحدهما إلا بقرينة حالية مستفادة من ملابسات المقام.

- القول بالإيجاب؛ ويكون بأحد صورتين:

أ- أن يبدأ بأن يسمع السامع كناية في كلام غيره فيصرفها بتعقيب منه عن قصد المتكلم إلى قصد آخر.

ب- أسلوب الحكيم، وهو حمل لفظ وقع في كلام غيرك على خلاف ما أراده مما يحتمله ذلك اللفظ، ويتم ذلك بذكر ما يتعلق بهذا اللفظ.

3.5. البديع:

وهو دراسة المحسنات بكونها زخارف للكلام، وتأثيرها على المعنى ثانوي، بمعنى أن المعنى يتحقق بدونها ولكنه يحسن بها، وتنبني المحسنات كما البيان على محورين هما: الحقيقة والمجاز، والقرب والبعد.

كما أنه من طبيعة البديع أن ترتبط بالعلاقات الجمالية والطبيعية المجردة من توافق وتضاد وترتيب وتشويش وجمع وتفريق وزيادة ونقص.

ويلاحظ تمّام حسان أن التوافق أهم هذه المحاور على الإطلاق، ويرجع ذلك إلى تعلق معظم المحسنات المعنوية واللفظية عليه، فتندرج ضمنه[49]:

- الإرصاد؛ وهو أن يتقدم ما يتفق مع المتأخر منه.
- المشاكلة؛ وهي الدلالة على الشيء بلفظ غير لفظه لوقوعه مصاحبا لهذا اللفظ.
- المزاوجة؛ وهي أن يترتب شيء على الشرط فيترتب ما يناسبه على الجزاء.
- حسن التعليل؛ وهو توافق علة مخترعة مع أمر ليس معلولا لها على الحقيقة.
- تشابه الأطراف؛ وهو ختم الكلام بما يناسب أوله في المعنى.
- السجع، الجناس، الموازنة، ورد الصدر على العجز.

ومن ثم يعرض ما يندرج تحت كل من المحاور الأخرى؛ فتحت محور التضاد نجد الطباق والمقابلة والعكس والرجوع وتأكيد المدح بما يشبه الذم وتأكيد الذم بما يشبه المدح وهي محسنات معنوية، ومما يرجع إليه من المحسنات اللفظية نجد القلب، ويعود إلى محور الترتيب والتشويش اللف والنشر مرتبا ومشوشا، والاطراد والاستتباع، وفي الجمع والتفريق نجد الجمع والتفريق، والتقسيم والإدماج ومراعاة النظير، وضمن الزيادة والنقص يدور كل من المبالغة والتجريد.

ومن دراسته للبديع، يتضح لتمّام حسان أن هذه المحاور التي ينبني عليها البديع لها طابع الدلالة الطبيعية.

6. تقييم البلاغة:

وفي ختام دراسته للبلاغة، يحاول تمّام حسان تقديم تقييم لها وذلك من خلال الإجابة على ثلاثة أسئلة كما يلي[50]:

- إلى أي حد نجحت البلاغة العربية في الكشف عن أبعاد المعنى ؟
- ما موقع البلاغة في حقل الدراسات اللسانية ؟

- ما علاقة البلاغة بالنقد الأدبي ؟

وقبل التطرق إلى مناقشة هذه الأسئلة، قدم بعض الاحترازات وذلك حسبه "دفعا لتجاوز قد أرتكبه دون قصد أثناء العرض". وتمثلت هذه الاحترازات فيما يلي[51]:

1- أن عرضه للحكم الماضي بمعايير المستقبل، وإذا كان الأمر كذلك فإن القرار يكون انحيازا للحاضر على حساب الماضي.

2- نظام القيم الحاضر يخضع للتطور والتغير والنسبية.

3- بعض عناصر البحث البلاغي من دلالة طبيعية لا يمكن ضبطه، ومن ثم تتراوح البلاغة بين أن تكون صناعة نحوية وأن تكون إيحاء انطباعيا، ولا يمكن الحكم على هذين الطرفين بمعيار واحد إلا أن يختل الحكم وتضطرب النتائج.

وبعد ذلك يبدأ في مناقشة المسائل التي أثارها في تقويمه، فبالنسبة للإجابة عن السؤال الأول عرض صاحب "الأصول" دراسة المعنى في التراث العربي ودور علماء أصول الفقه في ذلك، فهم «الذين أدلوا بدلوهم في هذه العين الثرة ومنحوا منها الكثير من ماء الحياة لشجرة المعنى، أوليسوا هم أصحاب مفهوم المخالفة ؟»[52].

ليخرج في الأخير بحكم وإجابة ارتضاها لهذه النقطة مفادها أن وجد «البلاغيين قاصرين غير مقصرين، فأما قصورهم فيتضح عند الموازنة بين جهودهم وبين النتائج الحاضرة في دراسة المعنى، وأما عدم تقصيرهم فإن جهودهم كانت مهمة بمقاييس زمانهم، ولا يمكن أن نطالبهم بمطابقة مقاييس زمن آخر مستقبل بالنسبة إليهم»[53].

هذا عن الجواب الأول، أما فيما يخص الإجابة عن السؤال الثاني فقد بدأ تمّام حسان بالإشارة إلى البلاغة في ميادين ثلاثة كما حددها السكاكي: البيان، المعاني، والبديع.

وللنظر في مكانة البلاغة بفروعها الثلاثة في حقول الدراسات اللسانية، يذكرنا بما قدمه طيلة حديثه في فصل البلاغة؛ حيث إن علم المعاني يقترب من النحو من حيث إنهما يتناولان التركيب والسياق، مع أن طريقة هذا التناول تختلف في كل واحد منهما، ويستند على عقد هذه العلاقة على ما صرح به عبد القاهر الجرجاني- الذي يعده أبا البلاغة العربية- وذلك من خلال نظرية النظم من أن المعاني المنظومة هي معاني النحو.

أما البيان فكما أشار إليه في موضعه من البحث فهو على علاقة مع فقه اللغة من حيث إنّه «علم المعنى المفرد مطابقيا كان أم تضمنيا لزوميا، وحقيقة كان أم مجازا وقريبا كان أم بعيدا»[54]، ولا فرق بين البيان وفقه اللغة إلا ما يتسم به من طابع الصناعة والتحليل ونسبة العلاقات والقرائن إلى المعاني، ولذلك فإنه يجعله صالحا أساسا لعلم جديد موضوعه المعجم؛ «وذلك بسبب ما للبيان من تحليلات إذا أتيح لها قدر من الضبط والاقتصاد والوجاهة élégance مما يتصف به العلم، فلربما وجدنا أنفسنا أمام علم جديد موضوعه «علم المعجم»»[55].

أما البديع فإن مجاله مختلف عن سابقيه، «فإذا عنى علم المعاني بإقامة الصرح، وعنى البيان بتقديم اللبنات ومواد البناء، فإن علم البديع يعنى بطلاء المبنى وزخرفه، فهو علم طرق التحسين الكلي القائم على العلاقات على نحو ما أشرنا من قبل»[56].

ولكن حسب تمّام حسان، فإن هذه الفروع الثلاثة للبلاغة وعلى الرغم من اختلافها فيما بينها في موضوعها، إلا أنها تتفق وتترابط فيما بينها وذلك في نطاق دراسة الأساليب أو أنها تعتبر منهجا موحدا يتجه إلى دراسة الأسلوب. فعلم المعاني يتميز بتفريقه بين أسلوبي الخبر والإنشاء، وكذا التفريق بين أضرب الخبر وأضرب الإنشاء، ويدرس إلى جانب ذلك مظاهر أسلوبية كالفصل والوصل والحذف والإيجاز والإطناب. أما بالنسبة إلى البيان فإن الاستعمال الحقيقي يعتبر ضمنه أسلوبا متمايزا عن أسلوب الاستعمال المجازي. وأما البديع فطرق التحسين فيه من قبيل الأساليب، فتفرق بين الأسلوب المسجوع وغير المسجوع، وقد يكون أسلوبه مشتملا على الطباق أو لا.

ومن هذه التطبيقات نصل إلى أن البلاغة في مجملها تتمحور حول الأساليب.

ويعتمد تمّام حسان على هذه النتيجة الأخيرة للإجابة على السؤال الأخير، والذي يتعلق بعلاقة البلاغة بالنقد الأدبي، فكون البلاغة دراسة الأساليب يجعل منها منهجا لدراسة بعض الجوانب من النقد؛ فهي بهذا الاعتبار تقع ضمن النقد الشكلي المشتمل على البلاغة والعروض وعلى كل ما من شأنه أن يبحث في شكل النص الأدبي من ترقيم وإلقاء وتقطيع إلى فقرات وبدء وختام.

كما يقرر أن «النقد بصورته الحاضرة قد امتد حتى اتسع لحقائق علم الاجتماع، ونتائج علم النفس، وثمرات الفلسفة، واعتمد على ركائز من فروع المعرفة مختلفة، حتى أصبحت البلاغة

في صورتها الحاضرة أبعد ما تكون من أن تمثل منهجا نقديا كاملا»[57]، وإنما تمثل فقط "لبنة في هذا البناء الشامخ".

خاتمة: كان هذا العرض يمثل نظرة تمّام حسام إلى البلاغة العربية كما تناولها العلماء الأقدمون. وأهم ما نلاحظه من هذا التتبع هو العلاقة الوثيقة بين البلاغة بكل فروعها بالمعنى، فعلم المعاني هو معاني النحو، وعلم البيان هو علم معنى اللفظ المفرد، وما ربطه بعلم المعاجم إلا دليل على اهتمامه الكبير بالمعنى، أما البديع فمع أن المعنى يتحقق من دون المحسنات، ولكن اعتبارها يزيد من حسنه.

- الهوامش:

[1] أحمد علم الدين الجندي، من قضايا الفكر الأصولي وأثره في تيسير النحو العربي، مقال ضمن كتاب: تمام حسان رائدا لغويا، عالم الكتب، ط1، القاهرة، 2002م، ص 39.

[2] تمام حسان، الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، عالم الكتب، القاهرة، 2000م، ص 9.

[3] ينظر: تمّام حسان، مقالات في اللغة والأدب، عالم الكتب، ط1، القاهرة، 2006م، ج1، ص ص 435- 485.

[4] تمام حسان، مقالات في اللغة والأدب، ج1، 469.

[5] تمام حسان، الأصول، ص 274.

[6] تمام حسان، مقالات في اللغة والأدب، ج1، ص ص 469- 470.

[7] نفسه، ص 470.

[8] تمام حسان، الأصول، ص 275.

[9] تمام حسان، مقالات في اللغة والأدب، ج1، ص 471.

[10] تمام حسان، الأصول، ص 277.

[11] تمام حسان، الأصول، ص 277.

[12] تمام حسان، مقالات في اللغة والأدب، ج1، ص 473.

[13] تمام حسان، الأصول، ص 278.

[14] نفسه، ص 283.

[15] تمام حسان، مقالات في اللغة والأدب، ج1، ص 473.

[16] تمام حسان، الأصول، ص 284.

[17] نفسه، ص 285.

[18] نفسه، 286.

[19] نفسه، ص 288.

[20] نفسه، ص 288.

[21] صالح بلعيد، التراكيب النحوية وسياقاتها المختلفة عند الإمام عبد القاهر الجرجاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994م، ص ص 190- 191.

[22] تمام حسان، الأصول، ص 290.

[23] نفسه، ص 292.

* نذكر منها على سبيل الذكر لا الحصر: - خليفة بوجادي، محاضرات في علم الدلالة.

- بالمر، علم الدلالة إطار جديد، تر: صبري إبراهيم السيد، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، 1995م.

- عبد الواحد حسن الشيخ، العلاقات الدلالية والتراث البلاغي العربي، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، ط1، مصر، 1999م.

[24] تمام حسان، الأصول، ص 303.

[25] نفسه، ص 303.

[26] نفسه، ص 304.

[27] ينظر: تمام حسان، مقالات في اللغة والأدب، ج1، ص ص 329- 339.

[28] تمام حسان، الأصول، ص 305.

[29] تمام حسان، مقالات في اللغة والأدب، عالم الكتب ط1، القاهرة، 2006م، ج2، ص ص 149- 154.

[30] تمام حسان، الأصول، ص 310.

[31] تمام حسان، مقالات في اللغة والأدب، ج2، ص 157.

[32] تمام حسان، الأصول، ص 310.

[33] نفسه، ص 313.

[34] تمام حسان، مقالات في اللغة والأدب، ج1، 475.

[35] تمام حسان، الأصول، ص ص 316- 318.

[36] نفسه، ص 321.

[37] وينظر: تمام حسان، مقالات في اللغة والأدب، ج1، ص ص 475- 476.

[38] تمام حسان، الأصول، ص 325.

[39] نفسه، ص 326.

[40] نفسه، ص326.

[41] نفسه، ص 326.

[42] محمد العمري، البلاغة العربية، أصولها وامتداداتها، أفريقيا الشرق، المغرب، 1999م، ص 194.

[43] تمام حسان، مقالات في اللغة والأدب، ج1، ص 477.

[44] تمام حسان، الأصول، ص 327.

[45] تمام حسان، مقالات في اللغة والأدب، ج1، ص 477.

[46] نفسه، ص ص 329- 339.

[47] نفسه، ص ص 337- 338.

[48] نفسه، ص ص 339- 341.

[49] نفسه، ص ص 341- 342.

EISSN :2602-5353 / ISSN : 2170-0583

[50] نفسه، ص 343.
[51] نفسه، ص ص 343- 344.
[52] نفسه، ص 344.
[53] نفسه، ص 348.
[54] نفسه، ص 349.
[55] نفسه، ص 349.
[56] نفسه، ص 349.
[57] تمام حسان، مقالات في اللغة والأدب، ج1، ص 485.